

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بموافقة مجلس الوزراء الموقر على منح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي

المنامة 14 يناير 2014

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموافقة مجلس الوزراء الموقر برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة حفظه الله ورعاه في جلسته الاعتيادية التي عقدت يوم الأحد الموافق 12 يناير 2014م على منح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي وفقاً لشروط ومعايير محددة وإحالة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام 1963 إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية.

وتؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إن منح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي يجسد التزام الدولة بتحقيق المساواة الفعلية بين المواطنين والمواطنات تنفيذاً لما نص عليه دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني، ويتواءم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) التي انضمت إليها مملكة البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002، كما ينسجم مع توصيات مجلس حقوق الإنسان أثناء المراجعة الدورية الشاملة لتقرير مملكة البحرين، حيث حظيت هذه التوصيات بالدعم الكامل من الحكومة الموقرة.

وتجدر الإشارة إلى إن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قد رفعت مؤخراً مقترحا إلى الحكومة الموقرة يقضي بمنح الجنسية البحرينية لأبناء الأم البحرينية المتزوجة من أجنبي.